حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا

SIIPS 2023 • الملخص التنفيذي

مجموعة البنك الدولي

ECA

AfricaNenda
تسريع أنظمة الدفع الشاملة

تمهيد

دكتور روبرت أشولا،
الرئيس التنفيذي لدى AfricaNenda

تواصل أفريقيا في المضي قدماً لتطوير الخدمات المالية الرقمية (DFS) مع استمرار الابتكار والتحولات التنظيمية في تشكيل المشهد. والمدفوعات الرقمية بصدد إطلاق العنان لثورة تكنولوجية تدعمها الأطراف المعنية في قطاع الخدمات المالية الذين يبتكرون ويتعاونون لتحرير فرص الاقتصاد الاجتماعي المحلي والعابر للحدود لصالح الأفارقة. ومع ذلك، ما زالت الأسر والشركات الصغيرة تعتمد بشكل مفرط على النقد في معظم الأسواق، وخاصة في المعاملات اليومية ذات القيمة المنخفضة.

يُواجه قطاع الخدمات المالية تحديات أخرى. ويبلغ عدد الأفريقيين البالغين الذين لا يزالون مستبعدين مالياً 400 مليون. ويدلُّ هذا الواقع على الحاجة إلى دعم نمو الخدمات المالية الرقمية في القارة من خلال إجراء الاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا والمهارات الفنية وإصلاحات السياسات والهيئات التنظيمية التي تهدف إلى ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها بمسؤولية.

وتعزز منظمة AfricaNenda، من خلال التفويض الممنوح لها، الشمول المالي في أفريقيا عبر نشر أنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIPS). وتعتمد منظمة AfricaNenda منهجًا تعاونيًّا للعمل مع الأطراف المعنية الأخرى داخل منظومة الدفع. حيث أحرز الفيلسوف لاوتسو "المعلم الكبير" عندما قال : 'كل الأشياء الصّعبة لها أصلها في الأشياء السّهلة، وكل الأشياء العظيمة تبدأ بالأمور الصّغيرة. كلّ رحلة طويلة تبدأ بخطوة".

يَسُرُّ منظمة AfricaNenda تقديم الطبعة الثانية من تقريرها الرئيسي، حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا (SIIPS) لعام 2023. ويهدف تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023 إلى تعميق الأفكار والعِبَر المستفادة بشأن تطوير أنظمة دفع معاملات التجزئة الرقمية الفورية الشاملة في أفريقيا. لاقى الإصدار الأول استحسانًا كبيرًا من الأطراف المعنية بقطاع المدفوعات، ولا يزال يُمثل مصدرًا بالغ الأهمية للمبادرات التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية للمدفوعات في القارة. وسلّط التقرير الضّوء على الأولويات في مجال المدفوعات الرقمية في أفريقيا وروّج للمبادرات التعاونية. وتعرض لوحة متابعة معلومات الخارطة والبيانات الواردة في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2022 طريقة سهلة للأطراف المعنية في مجال أنظمة الدفع الفوري لتصور بيانات نظام الدفع الفوري في كل أنحاء القارة الأفريقية، وذلك على المستويين الإقليمي والقُطري. وتستمر الأفكار المستمدة من منجزات هذا التقرير في توجيه القرارات بشأن تعزيز السياسات واللوائح وتطبيق نظام الدفع الفوري الشامل بكفاءة.

> **كل الأشياء الصّعبة لها أصلها في الأشياء السّهلة، وكل الأشياء العظيمة تبدأ بالأمور الصّغيرة. كلّ رحلة طويلة تبدأ بخطوة."**
>
> — لاوتسو، فيلسوف

التقرير الكامل متاح على
www.africanenda.org/siips2023

ROCKEFELLER Philanthropy Advisors

BILL & MELINDA GATES foundation

نبذة عن تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2023

تستعرض الطّبعة الثّانية من التقرير السنوي الثاني لحالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2023 (SIIPS 2023) الذي أعدته منظمة AfricaNenda مشهد وحالة أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا (IPS)، ومدى استيفائها لمعايير الشمولية، لا سيما تلك التّي تخص المستهلكين ذوي الدخل المنخفض. ويتضمن البحث مقابلاتٍ مع الخبراء والأطراف المعنيّة ودراسات حالة مفصّلة وأبحاث المستهلك الأولية من خمسة بلدان.

وجُسّد تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2023 (SIIPS) بفضل الشراكة بين منظمة AfricaNenda والبنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، بدعمٍ سخي من مؤسسة بيل وملينداغيتس (Bill & Melinda Gates Foundation) ، ومؤسسةRockefeller Philanthropy Advisors (RPA)، الراعي المالي لمنظمة AfricaNenda. وأُجريَ البحث بواسطة وكالة سينفري (Cenfri).

يعرّف هذا التقرير أنظمة الدفع الفوري التي كانت تُجري معاملات حلول حزيران/يونيو 2023 بأنها أنظمة "جارية".

وقد طوّرت منظمة AfricaNenda الإصدار الافتتاحي لتقرير أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2022 جزئيًّا من أجل القضاء على الفجوة الكبيرة في البيانات والمعلومات بشأن البنية التحتية التي تدعم مدفوعات معاملات التجزئة الفورية في القارة. وكذلك، وللمرة الأولى، سلّط هذا التقرير الضوء على رافعات للشمولية من شأنها تعزيز وصول المستخدم النهائي إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها. ونحن نشجع الأطراف المعنية في قطاع المدفوعات الرقمية في أفريقيا على الإسهام في تضييق الفجوة في معلومات أنظمة الدفع الفوري الشاملة في القارة، وذلك من خلال تبادل البيانات واعتماد تقارير دقيقة ووإجراء تحليلات مستمرة للبيانات حول أحجام وقِيَم معاملات مدفوعات التجزئة الفورية. وستضمن هذه المبادرات تمكّن السوق الواسعة من تتبّع التقدم المحرز في الوصول إلى أنظمة الدفع الفوري واستخدامها، بشكل دقيق، وامتلاك الأطراف المعنية — بما فيها صنّاع القرار والجهات التنظيمية — أفكار ودروس تستند إلى الأدلّة من أجل مساعدتها على تحديد الاستراتيجيات الأكثر ملاءمة من حيث التكلفة للوصول إلى الأفراد ذوي الدخل المنخفض.

وتوسّع هذا الإصدار لتقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام 2023 في الحديث عن الأفكار الافتتاحية حول مشهد حالة أنظمة الدفع الفوري. ونسلّط الضوء في هذا الإصدار على التغييرات الطارئة على توفير أنظمة الدفع الفوري على المستويين القُطري والإقليمي، وأنواع أنظمة الدفع الفوري الموجودة، وطريقة اضطلاع كل من البنوك المركزية والقطاع الخاص بأدوار رئيسية. كما يُسلّط هذا التقرير الضّوء على تموضع شمولية كل نظام دفع فوري تشغيلي، وهو أمر حاسم إذا وجدت نيّة توفير طبقة الدفع للبنية التحتية العامة للمجال الرقمي في أفريقيا، وهي أداة تمكين ضرورية لتحقيق اقتصاد رقمي شامل (إلى جانب شبكات الموافقة والهوية الرقمية والتبادل الموثوق به). ويشمل التقرير أيضًا نتائج استبيانات المستخدم النهائي، من المستهلكين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME)، بخصوص استخدام المدفوعات الرقمية، التي تؤكّد على أهمية جودة العمل، ومدى دعم أنظمة الدفع الفوري حالات الاستخدام والثقة بصفتها اعتبارات رئيسية لتصميم تلك الأنظمة، لتحفيز الشمولية.

وأخيرًا، يعرض تقرير عام 2023 الاعتبارات الحاسمة لتحرير المدفوعات العابرة للحدود عبر تنسيق السياسات واللوائح التنظيمية. ويستطيع هذا الإطار التنسيقي الحد من التعقيدات وتمهيد الطريق أمام مزيدٍ من المنافسة، وهو ما يسفر في نهاية المطاف عن خيارات دفع رقمية عابرة للحدود أرخص وأسرع وأكثر سهولة للعملاء. ومن شأن زيادة توسّع وإمكانية الوصول إلى المدفوعات العابرة للحدود أن تدعم جداول الأعمال القارية الحاسمة، مثل التجارة الرقمية في إطار مهام منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA)، واستراتيجية التحول الرقمي للاتحاد الأفريقي، وأهداف التنمية المستدامة.

وتُعدُّ هياكل واتفاقيات التعاون القارية ضرورية لإطلاق العنان للمدفوعات العابرة للحدود عبر تنسيق السياسات والتنظيمات. ويؤدي الاتحاد الأفريقي دورًا رئيسيًا في رفع مستوى جدول الأعمال مع رؤساء الدول، لدعم الهياكل التي من شأنها تعزيز الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية والتعاون بين البنوك المركزية وسلطات حماية البيانات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs)، والاتحادات النقدية، وغيرها.

وتُقَدِّرُ منظمة AfricaNenda وشريكاها مجموعة البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة أهمية الدعم الكبير الذي تلقيناه لإعداد وطرح تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023. وعلى وجه التحديد، نحن نُقدِّر جهود كل الأطراف المعنية التي قامت بتبادل البيانات، في إطار حملة إتاحة البيانات وشفافيتها وتأثيرها على القارة ككل. وهي تشمل البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، وكُلٌّ من غانا ومدغشقر وملاوي وموزمبيق ورواندا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي. ومع ذلك، لا تزال هناك ندرة في البيانات والمعلومات المتاحة. وهو ما دفع منظمة AfricaNenda بالتالي إلى الاعتماد على خليط من البيانات والمعلومات المتاحة للجمهور بدلًا من الوصول إليها مباشرة عبر المؤسسات. ونواصل دعوتنا إلى تبادل المزيد من البيانات وتحقيق المزيد من التعاون لتلبية احتياجات البنية التحتية الرقمية العامة في أفريقيا وتعزيز المعاملات العابرة للحدود، لصالح كل الأفارقة.

وستواصل منظمة AfricaNenda العمل مع الحكومات والبنوك المركزية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات التنمية والقطاع الخاص وكل الأطراف المعنية في قطاع الخدمات المالية الرقمية للحد من العوائق التي تعرقل تحقيق الشمول المالي. وندعو الأطراف المتعاونة لدعم تطوّر أنظمة الدفع الفوري الشاملة. وسنواصل مجهوداتنا لتوفير التخطيط الحاسم قبل بدء المشروع، ودعم إدارة البرامج لتوسيع مشاريع أنظمة الدفع الفوري الشاملة والدعوة إلى إصلاحات سياسية حاسمة وتعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية وخبراء قطاع المدفوعات، فإننا نؤمن برؤيتنا لتحقيق الشمول المالي العام في أفريقيا بحلول عام 2030، ونُدرك الدور الحاسم الذي تلعبه الشراكات لبلوغ ذلك.

دكتور ميكائيل ويجاند
مدير الخدمات المالية المقدمة للفقراء،
مؤسسة بيل وميليندا جيتس

يُعد تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا التقرير الأكثر تفصيلاً وتعمّقًا حول أنظمة الدفع الفوري المتاحة في أفريقيا اليوم، ونفتخر نحن بصفتنا مؤسسة بيل وميليندا جيتس بدعم هذا التقرير ولجهود مؤسسة AfricaNenda.

إن وتيرة التقدم في أنظمة الدفع الفوري (IPS) مذهلة، لا سيما في جميع أنحاء أفريقيا. اعتبارًا من عام 2022، نُشر 32 نظام دفع فوري في جميع أنحاء القارة، وهناك 17 دولة في مراحل التطوير المبكرة للأنظمة. ولكن كما يشير إليه التقرير، فإن خدمات أنظمة الدفع الفوري ليست شاملة في الوقت الحالي. ومن أجل تعزيز الشمول المالي بشكل حقيقي، يجب تصميم هذه الأنظمة ونشرها بطريقة تشمل الجميع وتحمي المستهلكين وتعزز المنافسة والابتكار. ويتضمن هذا التقرير إطارًا لتقييم وتوجيه شمولية خدمات أنظمة الدفع الفوري، كما أنه يسلط الضوء على عمليات النشر القطرية والإقليمية النموذجية التي يمكن للبلدان الأخرى الاسترشاد بها في هذا السياق. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الفرصة المهمة المتاحة أمام المنظمات التنموية والخيرية لدعم البلدان في هذه الجهود من خلال المساعدة المالية والتقنية.

وبدأ جزء كبير من العالم في التركيز على القوة المذهلة لأنظمة الدفع الفوري بصفتها جزءًا أساسيًا ومهمًا من البنية التحتية العامة الرقمية. ويتجلّى ذلك في تركيز دول مجموعة العشرين هذا العام على البنية التحتية العامة الرقمية، بقيادة الهند، وكذلك في المنتديات الدولية الأخرى، بما في ذلك الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة والبنك الدولي. هذا ونشهد أيضًا المزيد من التعاون بين البلدان التي تخوض تجربتها الخاصة في مجال البنية التحتية العامة الرقمية، كما هو الحال مع الحملة العالمية الجديدة "50 في 5" التي تهدف إلى شروع 50 دولة في تصميم وإطلاق وتوسيع مكون واحد على الأقل من مكونات البنية التحتية العامة الرقمية بطريقة آمنة وشاملة خلال خمس سنوات، ويُعد تنفيذ أنظمة الدفع الفوري ونشرها في البلدان في جميع أنحاء أفريقيا واحدًا من أهم وأوضح الطرق للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

فما كان يبدو أنه حلمٌ قبل بضع سنوات، أي انتشار أنظمة الدفع الفوري الشاملة والمترابطة في كل بلد في أفريقيا، قد أصبح الآن قريب المنال. وبدأت آثار هذا التطور تتحقق على الشمول المالي والتحويلات المالية والتجارة والنمو الاقتصادي الشامل على وجه أوسع، ولكن لا يزال أمامنا الكثير لتحقيقه، ويجب علينا التعاون جميعًا من أجل الحفاظ على هذا الزخم المذهل الذي تم تحقيقه، وعليه يقدم تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة 2023 (SIIPS) خارطة طريق واضحة لكيفية تحقيق ذلك

يصدُر هذا التقرير بشأن حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام 2023 عن كل من منظمة AfricaNenda وشركائها والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA). وتمثل هذه الوثيقة التقرير السنوي الثاني لتقييم الوضعية العامة لأنظمة الدفع الفوري (IPS) ذات الحلقة المفتوحة في أفريقيا بالإضافة إلى تقييم مدى شموليتها. ويجمع التقرير بين نظام فهرسة لأنظمة الدفع الفوري في أفريقيا وأبحاث المستهلكين في خمسة بلدان (الكاميرون وملاوي والمغرب ورواندا والسنغال)، والمرئيات المستمدة من مقابلات الخبراء في مختلف أنحاء القارة، ودراسات الحالة التفصيلية من ملاوي ورواندا وزامبيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، وذلك بهدف تقديم نظرة عامة على أبرز الاتجاهات والعوائق والفرص المتوفرة بشأن أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا[3].

ما أهمية دراسة أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا؟ تكمن الأهمية في قدرة أنظمة الدفع الفوري على تشكيل حجر الأساس للبنية التحتية العامة للمجال الرقمي (DPI) التي تحتل مكانة ضرورية لضمان الشمولية في الاقتصاد الرقمي.

خلّص تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري لعام 2023 إلى ارتفاع عدد أنظمة الدفع الفوري وحجم المعاملات الكلي، إذ يوجد الآن 32 نظامًا نشطًا على المستوى الإقليمي والمحلي من أنظمة الدفع الفوري، ومنها ثلاثة أنظمة دفع فوري جديدة على المستوى الإقليمي انطلقت في السنوات الثلاثة الأخيرة، بينما ما زالت تفتقر 27 دولة إلى وظائف الدفع الفوري محليًا في أفريقيا اعتبارًا من عام 2023؛ مما يعني أن قرابة نصف سكان أفريقيا لا يمكنهم الاستفادة من أنظمة الدفع الفوري المحلية، وذلك رغم أن الجهات الفاعلة الإقليمية والموجودة في القطاع الخاص تسد الفجوة التي تواجه بعض المقيمين في هذه المناطق.

تؤكد نتائج الدراسة لهذا العام حقيقة مفادها أنه لكي تتحقق الشمولية، ينبغي تمكين مجموعة واسعة من القنوات وأدوات الدفع وحالات الاستخدام عامة للمدفوعات. وفي الوقت الحالي، تُشكل الأدوات المالية الإلكترونية الوسيلة الأكثر شيوعًا في حين تُشكل المدفوعات من فرد إلى فرد (P2P) حالة الاستخدام الرئيسية، بينما تُمثل تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) القناة الأكثر استخدامًا. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لم يصل أي نظام دفع فوري إلى مستوى النضج بعد، مثلما كان الحال في العام الماضي؛ وذلك لأن أغلب الأنظمة لم تستوفِ سوى المستوى الأساسي من معايير الشمولية رغم أن أنظمة الدفع الفوري الخمسة التي تستوفي المعايير نظير "تقدمها" تتجه في طريقها نحو مستوى النضج الكامل. وفي ظل استمرار عدد من العوائق التي تعرقل قبول المدفوعات على نطاق واسع من حيث إمكانية الوصول والاعتماد المبكر والاستخدام المعتاد، فإن التنسيق بخصوص السياسات اللوائح التنظيمية من شأنه أن يساعد في التغلب على البعض منها لتعزيز سلاسة المدفوعات عبر الحدود.

ما هو نظام الدفع الفوري؟ ومتى يصبح شاملًا؟ [4]

أنظمة الدفع الفوري (IPS) هي أنظمة مدفوعات تجزئة متعددة الأطراف - ذات حلقة مفتوحة - تتيح عمليات دفع رقمية فورية في الوقت الفعلي للاستخدام على مدار 24 ساعة في اليوم، و365 يوم في السنة قدر الإمكان.

أنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIPS) تُجرِي هذه الأنظمة معاملات التجزئة رقميًا وبصورة آنية تقريبًا، وتتوفر على مدار الساعة أو طوال أيام السنة أو ما يقرب من ذلك قدر الإمكان. وتتيح هذه الأنظمة معاملات دفع فورية منخفضة التكلفة والقيمة وغير قابلة للإلغاء، وتعتمد هذه الأنظمة أيضًا على ترتيبات التشغيل البيني متعدد الأطراف ومفتوح الحلقة. ويتمتع مزودو خدمات الدفع المرخَّص لهم بإمكانية الوصول العادل إلى النظام، ويحظى المشاركون بفرصٍ متساوية للإسهام بمدخلات في النظام. ويضطلع البنك المركزي بدورٍ في حوكمة النظام أيضاً. ويحظى المستخدمون النهائيون بإمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من حالات الاستخدام والقنوات، فضلاً عن آليات الانتصاف الشفافة والمناسبة للغرض.

3 نظام GIMACPAY الخاص بمنطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، ونظام Natswitch في ملاوي، ونظام eKash في رواندا، ونظام NFS في زامبيا.

4 تتوافق التعريفات المُستخدمة في هذا التقرير من حيث المبدأ مع تعريف لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI)، ولكنها تسعى إلى التأكيد على بعض الجوانب المحددة ذات الصلة من منظور الشمول المالي في عدد من البلدان منخفضة الدخل - لا سيما مدفوعات الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول وعمليات الدفع الفوري. وعليه، يتطرّق هذا التعريف إلى الحلول أيضًا التي تمكن المستخدمين لدى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول من إجراء التحويلات واستقبالها في الوقت الفعلي رغم الاعتراف بالقيود المفروضة على هذه الترتيبات في التصنيفات المختلفة لنظام الدفع الفوري الشامل (IIPS).

تمثل أنظمة الدفع الفوري أساسًا للبنية التحتية العامة للمجال الرقمي في أفريقيا

نال مفهوم **البنية التحتية العامة للمجال الرقمي** (DPI) اهتمامًا بالغًا على مستوى العالم لكونه آلية لضمان الشمولية في الاقتصاد الرقمي. وتشير البنية التحتية العامة للمجال الرقمي (DPI) إلى "حزمة" رقمية تتألف من المدفوعات وتبادل البيانات وتحديد الهوية الرقمية وشبكات الموافقة التي تتيح التفاعلات الرقمية المشتركة. وتتكون البنية التحتية العامة للمجال الرقمي (DPI) من نظام الواجهة الأمامية ونظام الواجهة الخلفية اللذين توفرهما الحكومة أو المُقدِّمَيْن من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وهما يمثلان معًا "المسلكين" اللذين يُمهدان الطريق أمام المعاملات والاتصالات الرقمية للأشخاص والشركات والحكومات في مختلف جوانب الاقتصاد (البنك الدولي 2022ز، وتحالف التأثير الرقمي (DIAL) 2023، انظر الشكل 0.1). وإذا تحققت شمولية أنظمة الدفع الفوري، فستعزز بدورها مستوى عمليات الدفع في البنية التحتية العامة للمجال الرقمي (DPI) في أفريقيا.

الشكل 0.1 | البنية التحتية العامة للمجال الرقمي

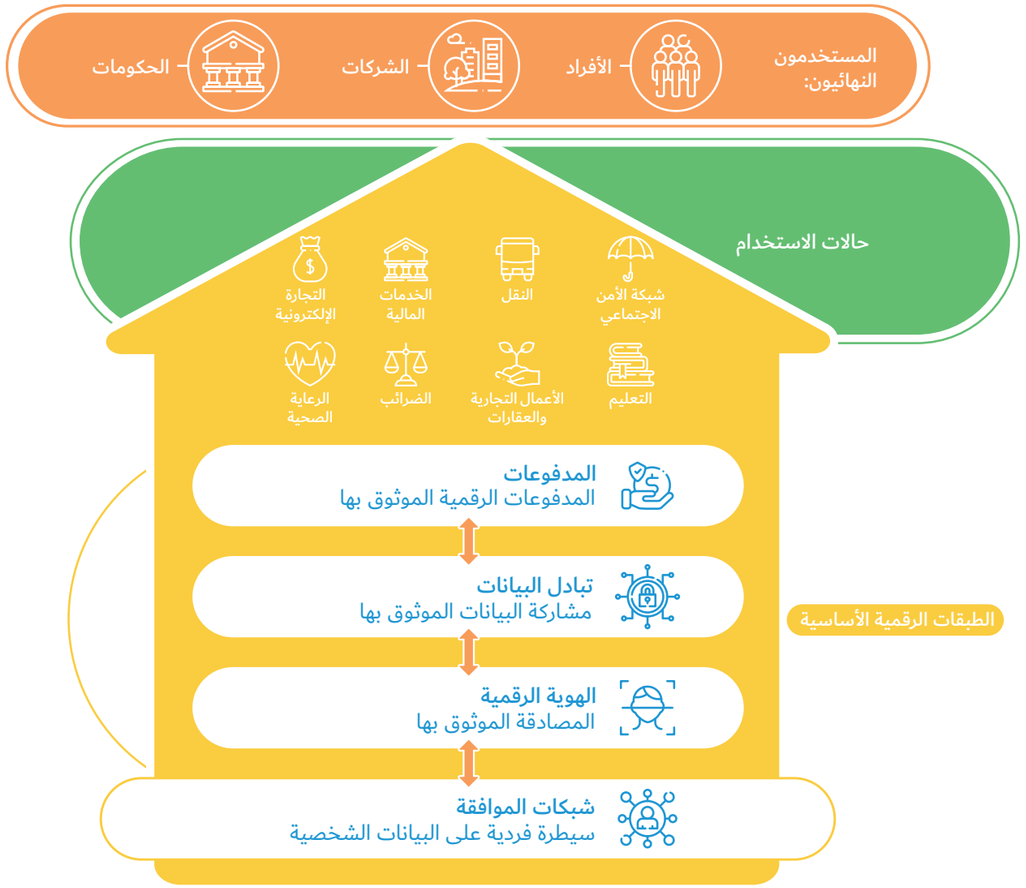

المصدر: منقول بتصرف عن البنك الدولي 2022ز وتحالف التأثير الرقمي (DIAL) 2023

أثر متنامي مع حجم متزايد

تحتل أنظمة الدفع الفوري مكانة هامة في تعميق الشمول المالي والرقمي، وتشهد هذه الأنظمة زيادة من حيث معدل استخدامها في أفريقيا:

- في عام 2022، جرت معالجة أكثر من 32 مليار معاملة عبر 32 نظام دفع فوري في أفريقيا بقيمة تقارب 1,2 تريليون دولار[5].
- شهدت المعاملات المنفذة خلال السنوات الخمس الماضية ارتفاعًا في عددها بمتوسط معدل نمو سنوي 47% في حجم المعاملات و39% في إجمالي قيمة المعاملات.
- تعالج أنظمة الدفع الفوري بشكل متزايد مبلغًا كبيرًا بالدولار كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (ING؛ الشكل 0.2). وقد بلغت القيمة المعالجة باستعمال أنظمة الدفع الفوري في تسعة بلدان 01% من الدخل القومي الإجمالي أو نسبة أعلى منها؛ بينما بلغت القيمة المعالجة باستعمال أنظمة الدفع الفوري في ثلاثة بلدان ما يزيد على 100% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2022: غانا ونيجيريا وأوغندا. وبلغت القيمة المعالجة باستعمال أنظمة الدفع الفوري في تسعة بلدان أقل من 10% من الدخل القومي الإجمالي.

الشكل 0.2 | قيم معاملات أنظمة الدفع الفوري المحلية لعام 2022 مقارنة بالدخل القومي الإجمالي (العدد = 21)

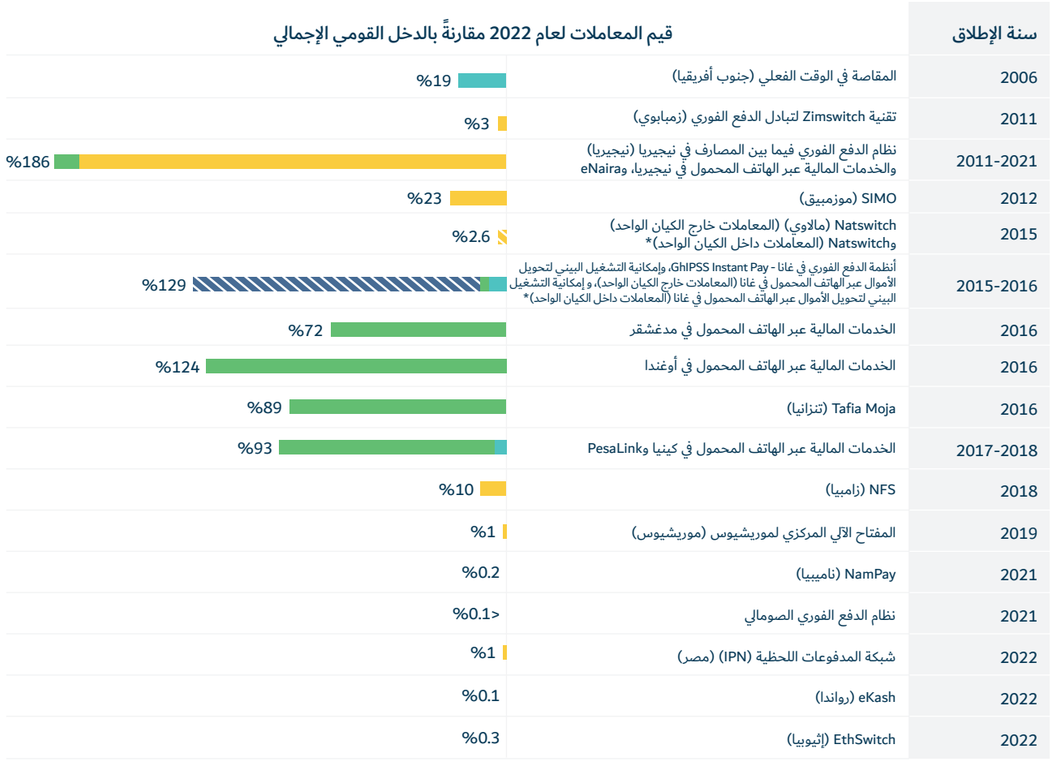

**Natswitch (ملاوي) وGhana MMI هما نظاما الدفع الفوري الوحيدان اللذان تتوفر بهما المعلومات بشأن بيانات المعاملات داخل الكيان الواحد.*

5 يجدر الذّكر أن اختلاف أساليب القياس بين البلدان يؤثر على إمكانية المقارنة ودقة تجميع البيانات الواردة في التقارير. تعمل بعض البلدان على تضمين المعاملات داخل الكيان الواحد (المعاملات الداخلية التي تتم بين أصحاب الحسابات لدى أحد مزودي الخدمات) وهو ما يؤدي إلى زيادة القيمة والحجم مقارنة بالبلدان الأخرى، في حين تعمل بعض البلدان الأخرى على تضمين معاملات إيداع الأموال وسحبها التي تتم عبر الهاتف المحمول وهو ما يؤدي إلى تخفيض القيمة والحجم.

ما الذي تحتاجه أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا لتصبح البنية التحتية العامة للمجال الرقمي؟

من أجل زيادة وصول أنظمة الدفع الفوري إلى جميع المواطنين في أفريقيا وحتى تُشكِّل هذه الأنظمة مستوى فعالاً للمدفوعات في البنية التحتية العامة للمجال الرقمي، يتعين تحسين الأنظمة من حيث الاستدامة وعرض القيمة للعملاء والقيمة المقترحة لمزودي الخدمات والسياسة.

الاستدامة

- زيادة الشفافية والوصول المفتوح إلى قواعد النظام، فضلًا عن إشراك جميع مزودي خدمات الدفع المرخصين لتصميم قواعد النظام.
- إعداد التقارير بناءً على معايير القياس الشائعة من حيث حجم المعاملات وقيمتها.
- إعداد التصميم بإمكانية التوسع وبهدف تلبية احتياجات السوق مع الحد من التكاليف التي يتحملها المستخدم النهائي مقارنةً بالنقد.

التمحور حول العميل

- نماذج تسعيرية يمكنها منافسة الطريقة النقدية وحلول الحلقة المغلقة الحالية وذلك بهدف تشجيع القبول.
- خدمات شاملة للمستخدمين النهائيين، لا سيما من خلال وجود قنوات فعالة لدى الوكلاء وآليات انتصاف فعّالة.

عرض بقيمة مُقنعة لمزودي الخدمات

- استمرار طرح مجموعة من حالات الاستخدام المرتبطة بتوسيع النطاق وتحفيز القيمة بهدف زيادة نقاط الربط بالشبكة والحفاظ على تداول القيمة الرقمية.
- التركيز على خدمات القيمة المضافة، ويدخل في ذلك معرّفات الوكيل (Proxy IDs)، والتجهيزات المركزية المرتبطة بالاحتيال والأمن السيبراني، بالإضافة إلى التجهيزات المركزية الإلكترونية المرتبطة ببروتوكول اعرف عميلك (KYC) والعناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD).
- تطوير واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (API) لنشر الخدمات البنكية المفتوحة وتحسين الصورة التنافسية.

بيئة سياسات ملائمة

- التحسين المستمر للمنظومة الداعمة: ترخيص مزودي خدمات الدفع بطريقة منسقة تستند إلى تحليل المخاطر، وتطوير الشبكة، وطرح شبكات الوكلاء بصورة مستدامة، وزيادة انتشار الهواتف الذكية وتوسيع مناطق التغطية لبيانات الهاتف المحمول والوصول إلى البيانات بأسعار ميسورة التكلفة.
- بناء إطار تنظيمي قائم على المبادئ لحماية المستهلك وخصوصية البيانات، واللّجوء إلى الإشراف القائم على تحليل المخاطر.
- التركيز على المواءمة الإقليمية للسياسات واللوائح التنظيمية التّي تخصّ المدفوعات والتحويلات عبر الحدود بهدف تمكين أنظمة الدفع الفوري من تحفيز التجارة الرقمية والحوالات.

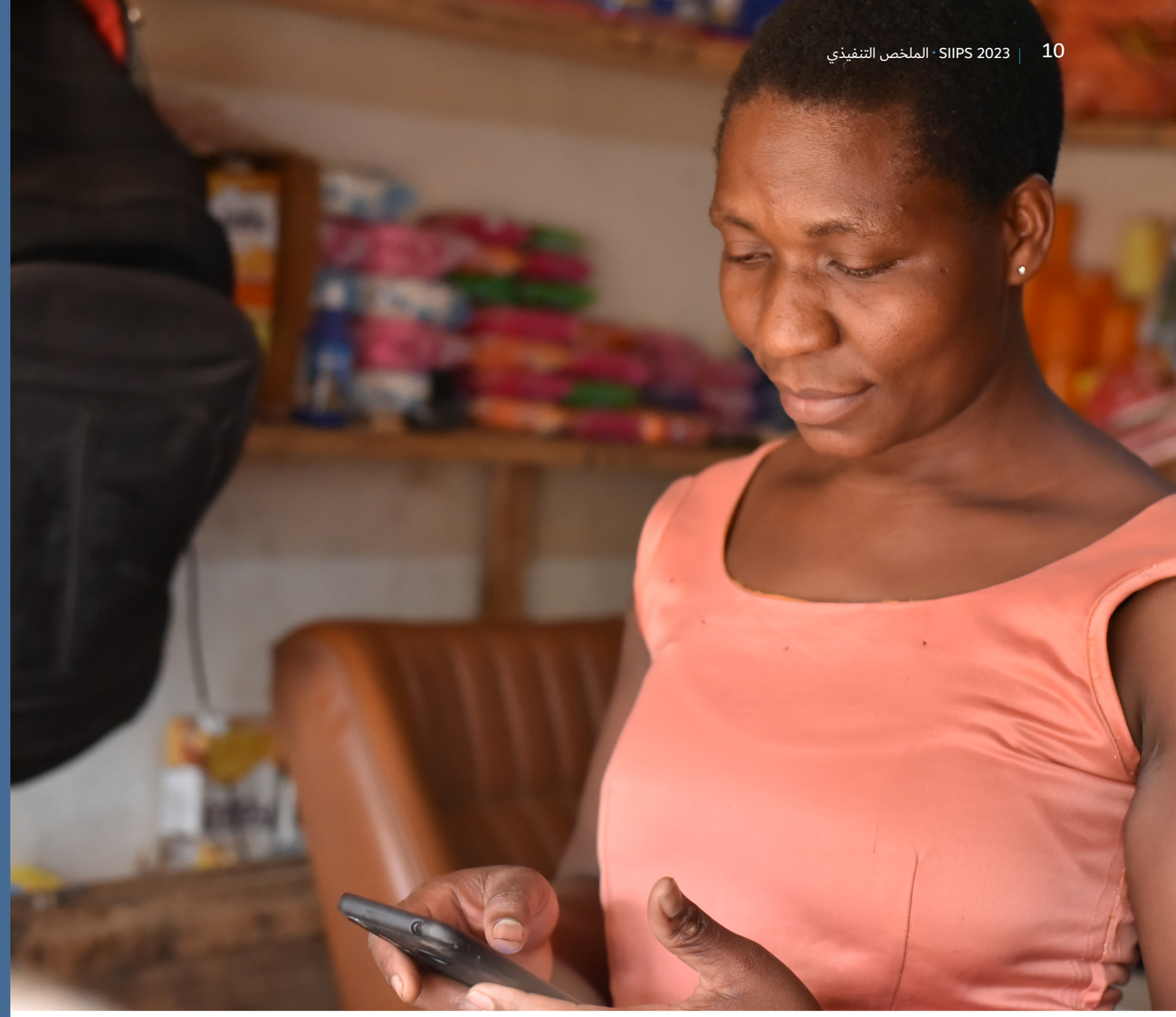

لمحة موجزة عن الصورة العامة

- يوجد 29 نظامًا نشطًا على المستوى المحلي في 21 بلدًا بالإضافة إلى ثلاثة أنظمة نشطة على المستوى الإقليمي. ولا يوجد بين هذه الأنظمة سوى عدد قليل نسبيًا من أنظمة الدفع الفوري الجديدة، إلا أن هذا الأمر متوقع نظرًا لأن تنفيذ أنظمة الدفع الفوري يستغرق سنوات عدة وغالبًا ما تتطلب هذه الأنظمة مشورة مكثفة مع القطاع و/أو الجهات التنظيمية بالإضافة إلى الخبرات التقنية. وخلال السنة الماضية، تطورت الصورة العامة لأنظمة الدفع الفوري في أفريقيا بالطرق التالية (انظر الخريطة 0.1):

- فقد انطلقت ثلاثة أنظمة جديدة، وهي نظام EthSwitch (إثيوبيا) ونظام Virement Instantané (المغرب) ونظام PayShap (جنوب أفريقيا)

- بالإضافة إلى إعادة تصنيف ثلاثة أنظمة، وهي نظام Meeza Digital (مصر) ونظام MauCAS (موريشيوس) ونظام eKash (رواندا)، إلى أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات. كما جرى تصنيف نظامي Meeza Digital وeKash في وقت سابق ضمن فئة أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول، بينما اندرج نظام MauCAS ضمن فئة أنظمة الدفع الفوري البنكية في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري (SIIPS) لعام 2022.

- تحظى سبعة بلدان بأنظمة دفع فوري متعددة؛ وهي تشمل في غانا هذه الأنظمة على إمكانية التشغيل البيني بين بعضها البعض[6].

6 غانا ومصر وكينيا والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتنزانيا.

الخريطة 0.1 | يوجد 32 نظام دفع فوري نشطًا على المستويين المحلي والإقليمي في أفريقيا اعتبارًا من حزيران/يونيو 2023

29 نظام دفع فوري على المستوى المحلي
+3 منذ تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري لعام 2022
17 نظامًا آخر قيد التطوير

7 بلدان لديها أنظمة دفع فوري متعددة
+2 منذ تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري لعام 2022

أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات · أنظمة الدفع الفوري البنكية · أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول · أنظمة الدفع الفوري بالعملة السيادية

إثيوبيا
EthSwitch

جيبوتي
Système de Règlement Automatisé de Djibouti (نظام التسوية الآلية في جيبوتي)

الصومال
نظام المدفوعات الوطني

أوغندا
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا

كينيا
PesaLink
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا

تنزانيا
Taifa Moja
نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)

مالاوي
NatSwitch

موريشيوس
المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس (MauCAS)

مدغشقر
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر

موزمبيق
Sociedade Interbancaria de Moçambique (SIMO)

مصر
شبكة المدفوعات اللحظية (IPN)
Meeza Digital

تونس
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس

المغرب
(MarocPay) المغربية للأداء
Virement Instantané

غامبيا
(غامبيا) Gamswitch

نيجيريا
نظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP) التابع لنظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا (NIBSS)
eNaira
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا

غانا *إمكانية التشغيل البيني للنظام*
أنظمة التسوية والدفع بين البنوك في غانا (GIP)
إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في غانا (Ghana MMI)

زامبيا
التبديل المالي الوطني (NFS)

ناميبيا
NamPay

جنوب أفريقيا
المقاصة في الوقت الآني (RTC)
PayShap

زمبابوي
تقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفوري (ZIPIT)

نظام الدفع الفوري:

3 أنظمة دفع فوري على المستوى الإقليمي
3 نظامًا آخر قيد التطوير

- **نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS)**
  الرائد في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا (WAMZ)
  غامبيا وغانا وغينيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون.

- **نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB)**
  في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)
  أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وسيشل وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي

- **GIMACPAY في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)**
  الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والغابون.

توجد أربعة أنواع منتشرة في القارة من أنظمة الدفع الفوري المحلية والعابرة للحدود وفقًا لأدوات الدفع وترتيبات التشغيل البيني المعتمدة، وهي: أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات، وأنظمة الدفع الفوري البنكية، وأنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول، وأنظمة الدفع الفوري بالعملة السيادية. وتمثل أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات النوع الأكثر انتشارًا، وتليها أنظمة الدفع الفوري البنكية، ومن ثم أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول. (الشكل 0.3)

- يوجد 14 نظام دفع فوري عابرًا للنطاقات يوفر إمكانية التشغيل البيني من حساب إلى حساب عبر البنوك والمؤسسات غير البنكية ويدعم المعاملات على كلٍ من الحسابات البنكية والحسابات المالية عبر الهاتف المحمول.
- توجد 10 أنظمة دفع فوري بنكية، والتي لا تدعم سوى الأدوات المرتبطة بالوصول إلى الخدمات البنكية والأدوات المرتبطة بالحساب البنكي.
- توجد سبعة أنظمة دفع فوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول، والتي لا تعمل سوى على الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول التي يقدمها مزوّدو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.
- يظل نظام eNaira في نيجيريا النظام الوحيد من فئة أنظمة الدفع الفوري بالعملة السيادية في أفريقيا.

تستحوذ أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول، المستخدمة لإجراء المدفوعات الصغيرة والمتكررة، على النسبة الأكبر في حجم المعاملات. وتمثل المدفوعات منخفضة القيمة والمتكررة التي تُجرى باستعمال هذه الأنظمة 82% من حجم معاملات أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا، وذلك رغم أنها لا تمثل سوى 29% من إجمالي قيم أنظمة الدفع الفوري. كما هو مبين في الجدول 1.0، تتمتع أنظمة الدفع الفوري البنكية بأعلى متوسط لقيم المعاملات - على الرغم من أنها تشهد هبوطًا حادًا. وقد انخفض متوسط حجم المعاملات المنفذة باستعمال أنظمة الدفع الفوري البنكية من 313 دولارًا في عام 2021 إلى 267 دولارًا في عام 2022. وعند مقارنة 17 دولارًا في الأنظمة الخاصة بالهاتف المحمول و142 دولارًا في الأنظمة العابرة للنطاقات، يُعد متوسط قيمة المعاملات في الأنظمة البنكية أعلى بكثير رغم أن انخفاضها السريع يشير إلى ترحيب المستخدمين النهائيين بحالات استخدام ذات قيمة أقل. وما زال متوسط القيم المسجلة لأنظمة الهاتف المحمول والأنظمة العابرة للنطاقات مستقرة نسبيًا على مر السنوات.

الشكل 0.3 | تفصيل أنظمة الدفع الفوري حسب النوع (العدد = 32)

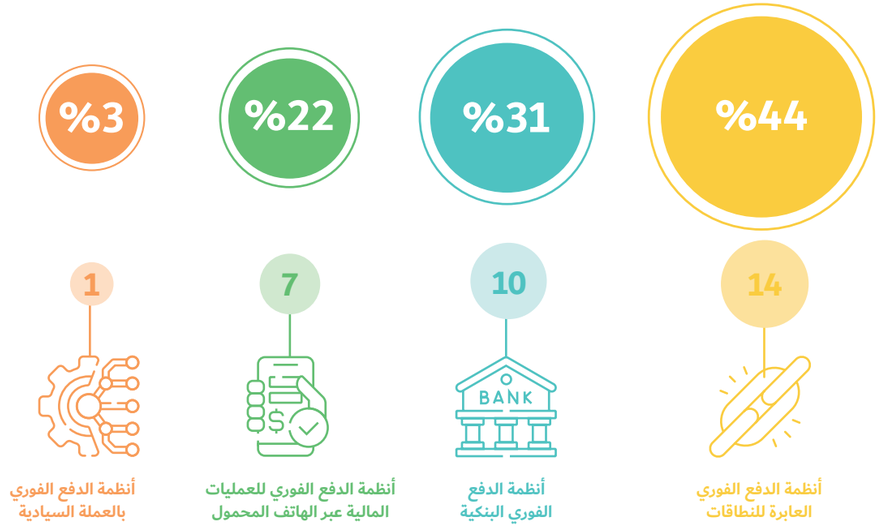

الجدول 0.1 متوسط القيمة لكل معاملة حسب نوع نظام الدفع الفوري (بالدولار الأمريكي؛ العدد = 21)

	2018	2019	2020	2021	2022
نظام الدفع الفوري بالعملة السيادية	-	-	-	-	20
نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول	27	22	14	17	17
نظام الدفع الفوري العابر للنطاقات	136	110	142	147	142
نظام الدفع الفوري البنكي	653	445	386	313	267

تساهم أنظمة الدفع الفوري الإقليمية في توسيع نطاق توافر المدفوعات عبر مختلف أنحاء القارة، وجرى إطلاق ثلاثة أنظمة دفع فوري إقليمية في السنوات الثلاث الماضية: نظام GIMACPAY الذي غالبًا ما يركز على توفير قدرات أنظمة الدفع الفوري على المستوى المحلي والإقليمي لسد الفجوة لبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) الذي يعد في المرحلة التجريبية في بلدان المنطقة النقدية لغرب أفريقيا، ومعاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

يلوح في الأفق العديد من الأنظمة المحلية الجديدة. وتُظهر الخريطة 0.2 17 نظامًا محليًا قيد التطوير عبر مختلف أنحاء القارة:

الخريطة 0.2 | أنظمة الدفع الفوري المحلية قيد التطوير (العدد = 17)

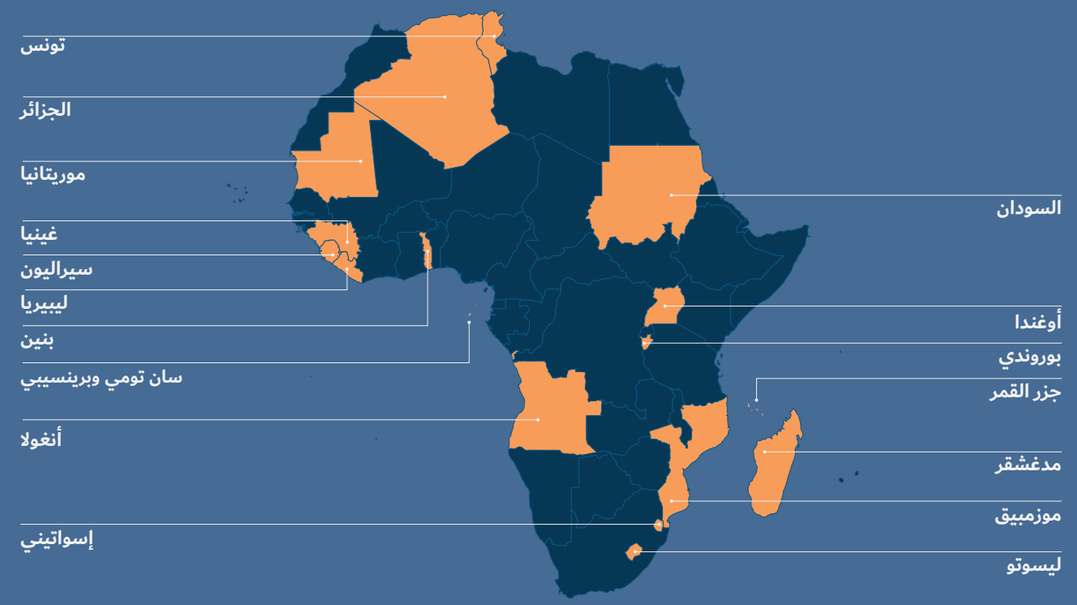

خريطة 0.3 | أنظمة الدفع الفوري الإقليمية المُخطط لها (العدد=3)

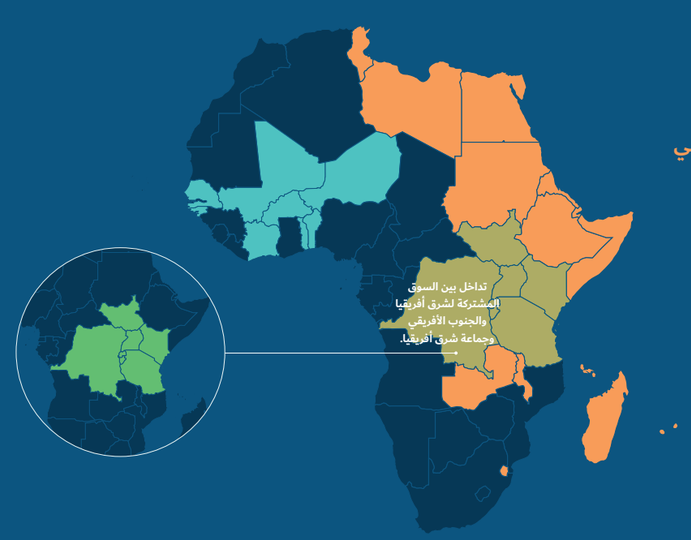

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

بوروندي | جزر القمر | جمهورية الكونغو الديمقراطية | جيبوتي | مصر | إسواتيني | إريتريا | إثيوبيا | كينيا | ليبيا | مدغشقر | مالاوي | موريشيوس | رواندا | سيشيل | الصومال | السودان | تنزانيا* | تونس | أوغندا | زامبيا | زمبابوي

جماعة شرق أفريقيا

بوروندي | جمهورية الكونغو الديمقراطية | كينيا | رواندا | جنوب السودان | تنزانيا | أوغندا

جماعة شرق أفريقيا

بنين | بوركينا فاسو | كوت ديفوار | غينيا بيساو | مالي | النيجر | السنغال | توغو

تنزانيا ليست ضمن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، لكنها ستدمج نظام الدفع الفوري الإقليمي التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

لا تزال سبعة بلدان تفتقر إلى الوظائف المحلية الموجودة بالفعل أو المُخطط لها، وهي بوتسوانا، والرأس الأخضر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وليبيا، وسيشيل، وجنوب السودان، ولا يوجد لدى هذه البلدان أي وظائف محلية لأنظمة الدفع الفوري حتى الآن أو أنها لم تعلن عن خطط لتطوير هذه الأنظمة حتى تاريخ حزيران/يونيو 2023، وهو الأجل الأقصى لتجميع المعلومات لهذا التقرير. ويوفر ذلك فرصة محتملة لمشاركة البنية التحتية .

كما كان الحال في عام 2022، يُجرَى تطوير ثلاثة أنظمة دفع فوري جديدة على المستوى الإقليمي (خريطة 0.3). وستخدم هذه الأنظمة الإقليمية - بمجرد تشغيلها بشكل كامل - أكثر من نصف سكان القارة من البالغين.

قد يؤدي التداخل في أنظمة الدفع الفوري الإقليمية المخطط لها إلى تقويض قدرة أنظمة الدفع الفوري الإقليمية على تحقيق التوسع، وذلك كما هو موضح في: وقد أُدرِجت بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا في كل من جماعة شرق أفريقيا (EAC) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA). وتفتقر الجزائر والرّأس الأخضر وموريتانيا والمغرب وسان تومي وبرينسيبي إلى أنظمة الدفع الفوري الإقليمية الواقع مقرها في أفريقيا، وذلك على الرغم من وصول خدمة بُنى إلى الجزائروموريتانيا والمغرب وهي عبارة عن نظام دفع عبر الحدود تدعمه البنوك المركزية العربية ويمتد إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا.

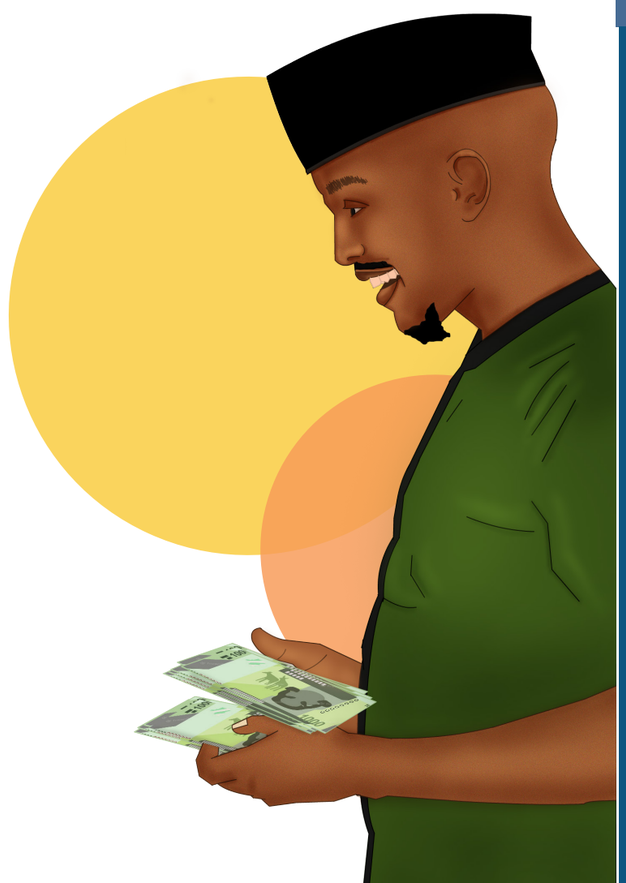

ما زال الأداء الوظيفي يتمحور حول الأدوات المالية الإلكترونية وحالات الاستخدام من فرد إلى فرد (P2P) وتقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD)

جاء تقرير "حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2022" ليحدد أن أحد العناصر الأساسية لتحقيق شمولية أنظمة الدفع الفوري (IPS) يتمثل في توفير مجموعة من القنوات والأدوات وحالات الاستخدام لتلبية متطلبات الدفع لدى المستخدمين النهائيين. وتُظهر الصورة في عام 2023 المسار ذاته المحدد في التقرير المذكور، أي بالأحرى مشهد يتألف من العناصر التالية:

انتشار الأدوات المالية الإلكترونية. تحظى الأدوات المالية الإلكترونية بدعم من جميع أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات، وأضف إلى ذلك أن مجموعة من الأدوات المالية المستخدمة في الأغراض التجارية، مثل التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) سواءً بالائتمان أو بالخصم، تحظى بدعم أيضًا من الأنظمة العابرة للنطاقات، بينما تركز أنظمة الدفع الفوري البنكية بصورة أساسية على دعم التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) بالائتمان مع استخدام التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) بالخصم باعتباره أداة ثانوية.

حالات الاستخدام من فرد إلى فرد (P2P) هي الحالات الأكثر شيوعاً، وتليها حالات الاستخدام من فرد إلى شركة. تتيح جميع أنظمة الدفع الفوري عمليات دفع من فرد إلى فرد (P2P) تتسم بالسرعة والسّهولة. وتتزايد أيضًا حالات الاستخدام من فرد إلى شركة (P2B)، وكل من نوعي حالات الاستخدام هذه يحظى بدعم من ثلاثة أرباع الأنظمة المحلية. وعلى النقيض، لا تحظى المدفوعات من شركة إلى شركة (B2B) بدعم سوى من 31% فقط من أنظمة الدفع الفوري. وهنا تجدر الإشارة إلى أن حالات الاستخدام الحرجة، مثل الخدمات المالية المقدمة من الحكومة إلى فرد (G2P) أو من فرد إلى حكومة (P2B) أو غير ذلك من الخدمات المرتبطة بالقطاع الحكومي، ما زالت غير متوفرة في معظم البلدان الأفريقية؛ ولا تحظى المدفوعات من الحكومة إلى فرد (G2P) بدعم سوى من ستة أنظمة دفع فوري [وتتمثل هذه الأنظمة في نظامين في غانا وهما نظام الدفع الفوري (GIP) وإمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول (MMI)، بالإضافة إلى نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر، ونظام المغربية للأداء (MarocPay) في المغرب، ونظام الدفع الفوري في نيجيريا، ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا] وجدير بالذكر أن نظام الدفع الفوري في نيجيريا والنظامين المتوفرين في غانا تعد الأنظمة الوحيدة التي توفر مجموعة أوسع من حالات الاستخدام.

تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) ما زالت القناة الأكثر انتشارًا، بينما تأتي التطبيقات في المرتبة التالية. تحظى تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) بدعم يدعم من خمس وسبعون بالمائة من أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا التي يأتي معظمها من فئة أنظمة العمليات المالية عبر الهاتف المحمول والأنظمة العابرة للنطاقات. وتأتي قنوات التطبيقات في المرتبة الثانية من حيث أكثر القنوات انتشارًا بنسبة 72%، ولكنها تتطلب هاتفًا ذكيًا داعمًا لهذه التطبيقات واتصالاً بالإنترنت أيضًا، وهما أمران يشكلان عائقًا أمام غالبية المواطنين الأفارقة. هذا وتوجد قنوات أخرى آخذة في الانتشار مثل رموز الاستجابة السريعة (QR).

تعتمد القنوات التي يوفرها نظام الدفع الفوري على نوع المشاركين في النظام: يدعم كل من نظام الدفع الفوري البنكي ونظام الدفع الفوري العابر للنطاقات أكبر مجموعة متنوعة من القنوات، بينما تقتصر أنظمة العمليات المالية عبر الهاتف المحمول على مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMO) بصفتهم مشاركين. وهذا ما يفسر انتشار قنوات الوكلاء وقنوات تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) لهذه الأنظمة. وقد استخدم العديد من الأنظمة نهج "الحيادية تجاه القنوات"، وهو ما يعني أن النظام لا يشترط مجموعة محددة من القنوات، لكنه يسمح للمشاركين من مزودي خدمات الدفع (PSP) بتحديد القنوات التي يقدمونها.

لا تزال البنوك المركزية نظام الدفع الأساسي والجهات الفاعلة في البنية التحتية إلى جانب أصحاب المصلحة في القطاع الخاص ورابطات القطاع

يؤدي المشاركون أدوارًا متداخلة في حوكمة أنظمة الدفع الفوري وملكيتها. وبصرف النظر عن أداء وظيفة الحوكمة الأساسية، تضطلع البنوك المركزية أيضًا في كثير من الأحيان بدور المالك أو المشرف أو وكيل التسوية - أو في بعض الحالات - الجهة التشغيلية. فضلاً عن هذا، تدخلت الشركات الخاصة الخارجية لتؤدي دور مشغلي الأنظمة. ويوجد خمسة عشر مشغل أنظمة من القطاع الخاص وتؤدي الشركات الخاصة دورًا أساسيًا بصفتها الجهة المالكة وأيضًا في حوكمة الأنظمة. ففي بعض الحالات، تتولى رابطات القطاع مختلف الأدوار (بصرف النظر عن دور وكيل التسوية). وأخيرًا، ثمة أدوار تتم من خلال الترتيبات الثنائية فيما يتعلق ببعض الأنظمة. وغالبًا ما تتحدد ترتيبات الحوكمة الخاصة من خلال هيكل الملكية.

تُعد البنوك ومزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) بمثابة مشاركين أساسيين في أنظمة الدفع الفوري. وتؤدي البنوك التجارية دور الجهات الفاعلة الأساسية في الأنظمة العابرة للنطاقات، ويليها المشاركون من البنوك ومن ثم مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) (وفي المقابل، مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) هم الفئة الشائعة في أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول). ويشارك كل من ستاندرد بنك جروب (Standard Bank Group) وإيكوبنك (Ecobank) في أغلب الأنظمة. ويتمثل مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) الأربعة اللذين يتمتعون بالحصة الأكبر في أنظمة الدفع الفوري في شركة آيرتيل (Airtel)، وشركة إم تي إن (MTN)، وشركة أورانج موبايل (Orange Mobile)، وشركة فوداكوم (Vodacom) (التي تشتمل على شركة سافاريكوم Safaricom في كينيا). وتؤدي شركات التكنولوجيا المالية (Fintechs) دورًا أساسيًا على طول سلسلة القيمة لأنظمة الدفع الفوري من خلال تقديم تقنيات مبتكرة للمستخدمين النهائيين، ومشغلي أنظمة الدفع الفوري، ومزودي أنظمة الدفع. وتعمل هذه الشركات عادةً على إبرام شراكات مع الشركاء المباشرين لتقديم خدمات الواجهة الأمامية أو الواجهة الخلفية، لكنها تؤدي دورًا تيسيريًا في مجال تقديم الخدمات التقنية بدلاً من كونها جهات فاعلة.

ثمة تطور نحو الشمولية لكن لم يصل أي نظام إلى مستوى "النضج" حتى الآن

لم يصل أي نظام دفع فوري إلى مستوى ناضج من حيث الشمولية حتى الآن بحسب ما يوضحه نطاق شمولية أنظمة الدفع الفوري في الشكل 0.4؛ فأغلب الأنظمة إما غير مصنفة أو لا تفي سوى بالمستوى الأساسي من معايير الشمولية.

تخطو أنظمة الدفع الفوري الخمسة **المتطورة** نحو الوصول إلى مستوى ناضج. ويشمل ذلك أربعة أنظمة محلية تغطي ثلاثة بلدان (غانا وملاوي وزامبيا) ونظام إقليمي واحد يخدم ستة بلدان (الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون). وبالتالي، تتمتّع تسعة بلدان بإمكانية الوصول إلى وظائف أنظمة الدفع الفوري الشاملة المتقدمة بداية من عام 2023. ولكن يخطط النظامان الموجودان في غانا إلى طرح مجموعة موسّعة من حالات الاستخدام، وهو ما سيؤدي إلى تقريبهم من تحقيق النضج. وتظل آليات الانتصاف الشفافة للمستهلك العنصر الأكثر تعقيدًا في تنفيذه.

يأتي انتشار الشمولية في هذا العام بمستوى مشابه لما ورد في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري (SIIPS) لعام 2022، حيث لم يجرى تصنيف ثلاثة عشر نظام دفع فوري بينما حصل أحد عشر نظامًا على تصنيف المستوى الأساسي في حين صُنفت خمسة أنظمة بأنها متطورة. وتحول نظامان من أنظمة الدفع الفوري إلى الفئة غير المصنفة في عام 2023 وهما: نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا، ونظام eKash في رواندا.

الشكل 0.4 | نطاق شمولية أنظمة الدفع الفوري في عام 2023

تقييم يعتمد على البيانات والمعلومات المتوفرة المجمع إلى غاية حزيران/يونيو 2023. * يتيح نظام GIMACPAY (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا) وظائف أنظمة الدفع الفوري المحلية في ستة بلدان: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون.

أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات | أنظمة الدفع الفوري البنكية | أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول | أنظمة الدفع الفوري بالعملة السيادية | إمكانية التشغيل البيني للنظام بين نظامين في غانا

وتحولت ستة أنظمة دفع فوري من كونها غير مُصنفة إلى تصنيف المستوى الأساسي وهي: نظام شبكة المدفوعات اللحظية (NPI) ونظام Meeza Digital في مصر، ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر، ونظام NamPay (ناميبيا)، ونظام الدفع الفوري في تنزانيا ونظام Taifa Moja (تنزانيا). ولم تشهد البلدان التي تحظى بأنظمة متطورة أي تغيير عبر السنوات.

تؤكد آراء المستخدمين النهائيين على أهمية الوظائف والثقة لزيادة اعتماد أنظمة الدفع الرقمي

يوجد في البلدان المشمولة في العينة لعام 2023 عدد أقل من المستخدمين بشكل عام ولكن عدد أكبر من حيث المستخدمين المتميزين. ومن ضمن البالغين من مستخدمي أنظمة الدفع الرقمية في الكاميرون وملاوي والمغرب ورواندا - البلدان الخمسة التي أجريت فيها استبيانات المستهلكين لهذا التقرير - فإن أكثر من نصف البالغين يستقبلون أو يرسلون مبلغًا ماليًا مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. وعلى وجه التحديد، يعمل قرابة 70% من مستخدمي أنظمة الدفع الرقمية الذين شملهم الاستبيان على إجراء معاملة رقمية مرة واحدة في الأسبوع على الأقل، وهو ما يعني أنهم من "المستخدمين المتميزين". (الشكل 0.5).

تُظهر مجموعات المستخدمين المختلفة أنماطاً مختلفة من حيث الاستخدام. وعند النظر إلى حجم المعاملات الأسبوعية، نلاحظ فجوة واضحة بين الجنسين فيما يتعلق بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs): يسجل أصحاب الأعمال من الذكور متوسطًا يزيد على 30 معاملة أسبوعيًا، بينما يسجل أصحاب الأعمال من الإناث 24 معاملة فقط.

يؤثر العمر أيضًا في استخدام المدفوعات الرقمية، لكن يتفاوت مدى التأثير بحسب البلد؛ فقد رحبت نسبة أكبر من المستخدمين الأصغر سنًا ممن في عمر 30 عامًا أو أقل بالمدفوعات الرقمية مقارنةً بالأكبر سنًا منهم، وذلك نظرًا إلى تطلعهم للابتكار ورغبتهم في اغتنام الفرص عبر الهاتف المحمول والتجارة الإلكترونية. وعلى الرغم من هذا، يتمتع كبار السن بفرص أكثر لإجراء المدفوعات الرقمية، وذلك نظرًا إلى ارتفاع التزامات الدخل والمصروفات، وهو ما يزيد من استخدامهم لهذه المدفوعات بوتيرة أكبر.

الشكل 0.5 | تحليل مختلف البلدان: وتيرة استخدام المعاملات الرقمية

ما الذي يتعين على أنظمة الدفع الفوري تنفيذه لتلبية احتياجات المستخدمين النهائيين ومتطلبات واقعهم؟ يسلط المستهلكون الضوء على العديد من المعوقات التي تعرقل استخدام هذه الأنظمة والمحفزات التي تشجع استخدامها، وتدخل في ذلك التحديات المرتبطة بالوصول وقيود الاستخدام وحدود الاستخدام المعتاد. وتساهم معالجة هذه المعوقات في إنشاء الآثار اللازمة المرتبطة بالشبكة لتحقيق التوسع:

الوصول: تتمثّل القيود الرئيسية التي أبرزتها أبحاث المستهلكين في ملكية الهاتف والوصول إلى الإنترنت، وهذه القيود لا تندرج تحت سيطرة أنظمة الدفع الفوري. ومع ذلك، يتحكم مزودو خدمات الدفع من المشاركين بشكلٍ كامل في إنشاء شبكات الوكلاء لإتاحة الوصول أمام من لا يمتلكون أجهزة و/أو يفتقرون إلى المعرفة الرقمية. ويمكن لأنظمة الدفع الفوري أن تُشجع وتُعزِّز شبكات الوكلاء وإمكانية تشغيلها البيني.

الاستخدام: تتمثل العوامل الرئيسية التي تُعيق الاستخدام في انعدام الثقة والقدرة على استخدام الخدمات. وقد تؤدي الحملات التسويقية فضلاً عن التواصل مع الوكلاء إلى تشجيع الاعتماد الرقمي، بما في ذلك للنساء. ومن المرجح أن يعتقد أصحاب الأعمال متناهية الصغر وأصحاب الدخل غير الثابت أن المدفوعات الرقمية محدودة القيمة. ومن شأن شبكات الهاتف المحمول غير الموثوقة وعدم قبول التجار للمدفوعات الرقمية على نطاق واسع وتكاليف المعاملات وواجهات المستخدم المعقدة أن تؤثر على تفاعل المستخدمين المتواصل مع المدفوعات الرقمية. ويؤدي الوكلاء دورًا رئيسيًا في تثقيف المستخدمين ومساعدتهم في إجراء معاملات محددة وإدارة المشكلات التي تواجههم وتقديم الدعم لتحقيق الانتصاف للمستهلك.

ما زالت النساء تواجهن عوائق أكثر من الرجال رغم أن جسامة هذه العوائق تعتمد على السياق.

"أغلب النساء لم يرتدن المدارس، لذا لا يمكنهن إجراء معاملة بسهولة باستخدام المنصات الرقمية"

من العوائق إلى الفرص

لم يتحسن مشهد خدمات أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا حتى الآن إلى المستوى الأمثل الذي يلبي احتياجات المستخدمين النهائيين بشكل شامل أو ينشئ نماذج عمل مستدامة منخفضة التكلفة.

وبحسب ما يبينه الجدول 0.2، تشكل العوائق والفرص على خمسة مستويات خطة توسيع نطاق الاعتماد والاستخدام لأنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا.

الجدول 0.2 | لمحة سريعة عن العوائق والفرص

	العوائق	الفرص
نماذج عمل أنظمة الدفع الفوري	• التنافس مع الأنظمة المملوكة ملكية خاصة أو الأنظمة مغلقة الحلقة، والتداخل بين الأنظمة الإقليمية، مما يؤدي إلى تقسيم السوق ويحول دون الانتشار على نطاق واسع. • تأثير انتشار المعاملات التي تتم داخل الكيان الواحد على قابلية توسيع نطاق أنظمة الدفع الفوري المنفذة من خلال ترتيبات التشغيل البيني لجهة خارجية. • ترتيبات التشغيل البيني دون المستوى الأمثل.	• تحقيق الآثار المرتبطة بالشبكة من خلال جذب المزيد من المشاركين. • توسيع النطاق من خلال المزيد من حالات الاستخدام. • تحقيق نماذج عمل مستدامة لخفض التكاليف وزيادة القبول وتحقيق التوسع. • مشاركة البنية التحتية لتحقيق الكفاءة. • تصنيف بيانات المعاملات داخل الكيان الواحد لأنظمة الدفع الفوري بهدف توفير المزيد من المرئيات.
عرض قيمة أنظمة الدفع الفوري لمزودي خدمات الدفع	• عدم التأييد من جانب مزودي خدمات الدفع المنتشرين المستثمرين الكبار في بنيته التحتية، وذلك بخصوص قيمة التشغيل البيني مع مزودي خدمات الدفع الأقل انتشارًا. • انعدام شفافية قواعد الأنظمة وبيانات الأداء (الأحجام، والقيم). • عدم معالجة العوائق التنظيمية الرئيسة التي تقف عقبة أمام مزودي خدمات الدفع سواءً محليًا أو عبر الحدود وتتمثل هذه العوائق في: عبء الامتثال، والقيود على صرف العملات الأجنبية، والتحديات التشغيلية.	• تطوير تصميمات لأنظمة الدفع الفوري من خلال عملية تشاورية يقودها المشاركون. • تحقيق الشفافية والوضوح بشأن قواعد النظام وبياناته لتحسين ثقة مزودي خدمات الدفع وكسب تأييدهم، وللمساعدة في تحقيق الامتثال. • تأييد رقمنة المدفوعات وتنفيذ التغيير التنظيمي. • السماح للمشاركين الجدد باختبار المنتجات في بيئة تسيطر على المخاطر.
شمولية المرأة في المدفوعات الرقمية	• توجد فجوة مستمرة بين الجنسين ترتبط باستخدام المدفوعات الرقمية، بالإضافة إلى فجوات في الوصول إلى الهاتف والإنترنت ووثائق الهوية القانونية. • عدم القدرة على تصميم منتج يلبي الاحتياجات الخاصة بالمرأة.	• إنشاء آليات انتصاف فعالة لمواجهة الاحتيال وزيادة الثقة. إجراء حملات لتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها. • تحليل البيانات المُصنفة بحسب النوع الاجتماعي للارتقاء بتصميم المنتجات والخدمات. • الاستفادة من شبكات الوكلاء، لا سيما الوكيلات، بهدف الانضمام وبناء الثقة وتعريف المرأة بالمدفوعات الرقمية. • توحيد حالات استخدام المعاملات من حكومة إلى فرد (G2P). • اعتماد أنظمة اعرف عميلك الإلكترونية لتقليل عوائق الوصول.

	العوائق	الفرص
حالات استخدام مدفوعات التجار والحكومات	• تأثير التداول المحدود للقيمة الرقمية على قدرة أنظمة الدفع الفوري على التوسع وخفض التكاليف. • تأخر اعتماد المستخدمين لمدفوعات التجار واستمرار الطابع غير الرسمي للتاجر. • ترسية العقود من حكومة إلى فرد (G2P) بشكل انتقائي أو عدم تحولها إلى الصيغة الرقمية / لا تزال معتمدة على التوزيع النقدي.	• تشجيع المدفوعات من فرد إلى شركة (P2B) التي تكون أقل رسومًا وموثوقة للتجار والمستخدمين النهائيين من خلال وضع قواعد الأنظمة بشأن التسعير والشفافية؛ ودمج المدفوعات من شركة إلى شركة (B2B) في سلسلة القيمة، مع حوافز المستخدمين النهائيين. • رقمنة توزيع المدفوعات من حكومة إلى فرد (G2P)، وانفتاح التوزيع أمام مختلف الجهات الفاعلة.
معايير التكنولوجيا	• لم يعد معيار الأيزو رقم 8385 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) قيد التطبيق، ولكن معيار الأيزو رقم 20022 لا يزال مكلفًا. • الافتقار إلى رموز الاستجابة السريعة (QR) الموحدة. • القيود المفروضة على تبادل البيانات تحد من الابتكار.	• اعتماد طبقات تكامل واجهة برمجة التطبيقات (API) لتمكين التكامل مع معيار الأيزو رقم 20022. • اعتماد رموز الاستجابة السريعة (QR) الموحدة لزيادة الملاءمة. • الاسترشاد في استراتيجيات البلد بالخدمات البنكية المفتوحة والتمويل المفتوح بهدف دفع وتيرة التقدم في معايير التكنولوجيا.

إطلاق العنان للمدفوعات عبر الحدود من خلال التنسيق في جوانب السياسات واللوائح التنظيمية

تؤدي أنظمة الدفع الشاملة عبر الحدود في قطاع التجزئة دورًا مهمًا في دعم تنفيذ التجارة الرقمية في إطار مهام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

ويلزم مواءمة أطر السياسات واللوائح التنظيمية لمجابهة العوائق المرتبطة بالحوالات عبر الحدود (التحويلات من فرد إلى فرد P2P)، والمدفوعات التجارية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME)، ومن شركة إلى شركة (B2B)، ومدفوعات التجار عبر الحدود (من فرد إلى شركة P2B).

في الوقت الحالي، يواجه المستخدمون النهائيون ومزودو الخدمات في قطاع التجزئة عوائقاً كبيرة أمام المدفوعات عبر الحدود. ويجد العديد من مزودي الخدمات الحاليين عبئًا مرتفعًا للغاية للامتثال لخدمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) والمهاجرين من خلال المدفوعات عبر الحدود. وتُسفر التكلفة العالية والوثائق المعقدة ومتطلبات إعداد التقارير عن إجبار المستخدمين النهائيين إلى استخدام القنوات غير الرسمية لكلٍ من الحوالات والمدفوعات التجارية. وبشكلٍ عام، فإن مدفوعات التجزئة عبر الحدود في القارة مُكلفة ولا يسهل الوصول إليها، وبالتالي لا تزال غير رسمية إلى حدٍ كبير.

لماذا ينبغي تحقيق المواءمة؟

أشار مزودو الخدمات إلى أن أهم العوائق التنظيمية أمام تنفيذ المدفوعات الرقمية عبر الحدود تتمثل في ما يلي: عدم وجود إطار منح تراخيص للمدفوعات بما يتناسب مع حجم المخاطر، والعبء التنظيمي المرتفع مع العقوبات الكبيرة مقابل عدم الامتثال، والتباينات بين متطلبات اعرف عميلك (KYC) ومتطلبات العناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD) عبر البلدان المختلفة، ومتطلبات توطين البيانات، والتعقيدات في النظام الضريبي، وإعداد تقارير ميزان المدفوعات عبر الولايات القضائية المختلفة. وتؤدي هذه العوائق إلى زيادة المخاطر والتكلفة التي يتحملها مزودو الخدمات، وتفرض أيضًا تحديات أمام دخول المبتكرين إلى السوق ممن يرغبون في التركيز على المدفوعات الشاملة عبر الحدود. وستحد مواءمة اللوائح التنظيمية عبر مختلف الولايات القضائية من التعقيد وسيسير قدر أكبر من المنافسة، مما قد يؤدي إلى إتاحة خيارات دفع عبر الحدود برسوم أقل ووتيرة أسرع وسهولة أكثر بالنسبة للمستخدمين النهائيين.

ما المطلوب لتحقيق المواءمة؟

يتطلب تحقيق المواءمة اتباع آلية عملية تحترم سلطة الجهات التنظيمية داخل كل ولاية قضائية مع توفير مبادئ توجيهية شاملة يتم تحديدها من خلال الاعتراف المتبادل على المستوى الإقليمي.

وتوجد العديد من الجوانب التي تستدعي المواءمة فيما يخص اللوائح التنظيمية:

- متطلبات ترخيص مزودي خدمات الدفع، وأنظمة الإشراف.
- إطار إجراءات اعرف عميلك (KYC) والعناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD)، بما في ذلك اعرف عميلك إلكترونيًا (eKYC)، وتفسير توجيهات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وإطار تمويل الانتشار.
- أحكام حماية المستهلك المالي بشأن عمليات تقديم الشكاوى وحل النزاعات والإفصاح والشفافية.
- توافر النقد الأجنبي وأنظمة الإبلاغ
- خصوصية البيانات ومشاركتها عبر الحدود ومبادئ حماية البيانات بما في ذلك توافق معايير بيانات الدفع وتنسيقاتها.

من يتكلف بالمواءمة؟

البنوك المركزية هي الجهات الفاعلة الرئيسة في تحفيز المواءمة. ولتمكينهم من ذلك، يلزم وجود هياكل واتفاقات للتعاون، لا سيما فيما يخص لنزاهة المالية ومواءمة البيانات.

وبالإضافة إلى البنوك المركزية، يمكن لسلطات حماية البيانات أن تؤدي دورًا حيويًا في تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال ضمان حماية البيانات أثناء عمليات نقل البيانات الدولية. وتضطلع سلطات السياسات الضريبية والنقدية بأدوار بالغة الأهمية في مواجهة العوائق التي تحول دون الرقابة على الصرف، في حين أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحادات النقدية والمناطق النقدية وما يرتبط بذلك من الهيئات التنفيذية جميعها مناطة بمهمة تحسين التعاون والتآزر بين الأعضاء، بما في ذلك المدفوعات عبر الحدود.

وأخيرا، سيؤدي الاتحاد الأفريقي دوراً مهماً في رفع مسألة الضرورة المُلحة للسياسة ولأجندة مواءمة اللوائح التنظيمية مع رؤساء الدول.

كيف يمكن تحقيق المواءمة؟

لا يزال الطريق طويلاً في سبيل تحقيق المواءمة في ظل التحديات التي تفرضها الاختلافات في الهياكل القانونية المحلية. ويتطلب ذلك استراتيجيات وبرامج إقليمية استباقية فضلاً عن الأطر التنظيمية النموذجية حيثما كان ذلك مناسبًا. وقد توفر الدروس المُستفادة من جميع أنحاء العالم مساعدة للجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) والبنوك المركزية على تحديد أولويات إجراءات المواءمة. وتشير هذه الدروس إلى ضرورة إجراء دراسة متأنية لتسلسل التغييرات التنظيمية والمبادرات الإقليمية. ويمكن تطوير ثلاثة عناصر رئيسة بشكل متزامن ومتكرر لتحقيق المواءمة الفعالة لمدفوعات التجزئة عبر الحدود:

1. **صياغة السياسات على المستويين الإقليمي والمحلي.** تتمثل الركيزة الأساسية الأولى في عمل مسؤولي إعداد السياسات الإقليميين والمحليين على وضع هدف مشترك ـ مبادئ مشتركة ـ وتزويد الجهات التنظيمية بصلاحيات التعاون.

2. **مواءمة الأطر التنظيمية.** تتمثل الركيزة الأساسية الثانية في المواءمة المحلية للوائح للتنظيمية والتوجيهات والقواعد والممارسات والتنفيذ وفقاً للمبادئ الإقليمية، مع اتباع أساليب متوافقة بشكل معقول ضمن حدود قدرة كل بلد على المستوى التقني وقدرتها على تحمل المخاطر. وقد تساهم المنظمات الإنمائية في بناء القدرات ودعم التقنيات.

3. **الاتفاقيات الرسمية.** تتمثل الركيزة الأساسية النهائية في إعداد توجيهات خدمات الدفع والاتفاقيات التجارية ليصبح الانضمام إليها في صورة أدوات رسمية بهدف تحقيق نتائج المواءمة على المدى الطويل.

الآفاق المستقبلية

بدأت سوق المدفوعات الرقمية في أفريقيا عهدًا جديدًا. وعلى الرغم من استقرار مشهد أنظمة الدفع الفوري نسبيًا خلال العام الماضي، ستستمر الديناميات التنافسية والوظائف المرتبطة بالمدفوعات في التطور، وسيبدأ تشغيل أنظمة دفع فوري جديدة مع ظهور أنظمة جديدة أيضًا، وستشهد هذه الأنظمة في بعض البلدان تداخلًا مع الأنظمة الإقليمية. وفي الوقت نفسه، ثمة فرص كبيرة للتعجيل بالمدفوعات الرقمية وإمكانية التشغيل البيني الشامل بين الأنظمة كافة.

من شأن العديد من التوجُّهات المرتبطة بالسوق والأنظمة والمستهلكين أن تشكل مشهد التطور الذي تمر به أنظمة الدفع الفوري بالإضافة إلى قدرتها على التوسع في جميع البلدان والمناطق، كما هو موضح في الجدول 0.3.

الجدول 0.3 | لمحة سريعة على التوجهات المرتبطة بالسوق والأنظمة والمستهلكين

توجُّهات السوق	• سيعمل الوكلاء على ترسيخ تواجدهم في نقاط متعددة على طول سلسلة قيمة المدفوعات الرقمية. • ستواصل شركات التكنولوجيا المالية إطلاق منتجات مبتكرة وزيادة حصتها في الشبكات/السوق داخل سوق المدفوعات المالية عبر الهاتف المحمول. • تعمل الجهات التنظيمية على مراجعة قوانين المدفوعات والأدوات المالية الإلكترونية بهدف تحسين الابتكار. • ستسمح عمليات طرح الهوية الرقمية باستخدام المزيد من خيارات معرِّف الوكيل. • قد تؤدي الأصول الافتراضية لمدفوعات التجزئة عبر الحدود إلى انحراف جهود التوسع عن أنظمة الدفع الفوري.
توجّهات الأنظمة	• ما زالت البنوك تؤدي دور المشارك الأساسي في أنظمة الدفع الفوري. • تستمر شركات التكنولوجيا المالية (Fintechs) في تقديم خدمات الواجهة الأمامية والواجهة الخلفية بالشراكة مع مزودي خدمات الدفع الحاليين بدلًا من أن تصبح مشاركة مباشرة في أنظمة الدفع الفوري (IPS). • ظهور التمويل المفتوح بشكلٍ متزايد • أصبحت العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) بمثابة آليات لامركزية للتسوية الفورية وللتشغيل البيني، لكن الدعم المطلوب للمساعدة التقنية يزيد على المستوى المعروض.
التوجُّهات المرتبطة بالمستخدمين النهائيين	• يتزايد تعرض المستخدمين النهائيين للاحتيال والجرائم الإلكترونية وهم على دراية بذلك. • يتأثر المستخدمون النهائيون بالأسعار بشكل مستمر. • يشهد المستخدمون النهائيون زيادة في استخدامهم لهواتفهم الذكية، إلا أن فرص الوصول إلى البيانات تشهد نموًا بطيئًا.

ما الخطوة التالية؟

يعرض تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام 2023 التقدم الذي تحرزه القارة في زيادة حجم المعاملات الرقمية الفورية وقيمها. ويتناول أيضًا الحاجة إلى مزيد من العمل لضمان شمولية أنظمة الدفع الفوري حتى تتمكن من المساهمة بنجاح في نمو البنية التحتية العامة للمجال الرقمي في أفريقيا. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يتعين على مسؤولي إعداد السياسات إيجاد الحوافز لتصميم أنظمة الدفع الفوري الشاملة وتوسيع نطاقها ضمن البنية التحتية الحالية للأسواق المالية. وفي هذا الصدد، من المهم بمكان الوصول إلى معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة. وبالنسبة لأنظمة الدفع الفوري، من الضروري التأكد من أن تأتي هياكلها تصميمة وحوكمتها بما يدعم تحقيق نتائج شاملة مع ضمان تلبية متطلبات المستهلكين والمشاركين في السوق لتحقيق الشمولية المستدامة. ويتعين على الجهات التنظيمية بدورها دراسة كيفية التنظيم والإشراف لتمكين منظومات شاملة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تبني تدابير لدعم الابتكار، والمزيد من التنسيق الاستباقي بين الجهات التنظيمية المحلية ومواءمة اللوائح التنظيمية على المستوى الإقليمي بشأن أنظمة الدفع عبر الحدود.

ستواصل منظمة AfricaNenda والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) في الدفاع عن تيسير الوصول إلى أنظمة الدفع الفوري أمام الفئات كافة، وستواصل أيضًا مساعدة الجهات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق على المفاضلة بين الخيارات المطروحة أمامهم أثناء السعي لإنشاء أنظمة دفع فوري شاملة لتصبح البنية التحتية العامة للمجال الرقمي في أفريقيا.

AfricaNenda
13th Floor, Delta Corner Tower 2
Chiromo Road, Westlands
00800-PO Box 13796
Nairobi, Kenya

www.africanenda.org
info@africanenda.org
@africanenda

تشرين الثاني 2023
2023 © جميع الحقوق محفوظة - AfricaNenda